العدالة عند "راينر فورست"

إعداد

أحمد محمد عبد الغني عبد الباسط

معيد بقسم الفلسفة

كلية الآداب – جامعة المنيا

ahmadmoghny25@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم العدالة لدى أحد أبرز فلاسفة مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية، وهو "راينر فورست" Rainer forst (1964–....)، الذي يؤسس مفهوم العدالة على مبدأ التبرير. وفقًا لـ "فورست"، تُفهم العدالة بوصفها عملية تحررية تضمن استقلالية الأفراد ومشاركتهم الفاعلة في تبرير العلاقات الاجتماعية والسياسية.

ويرى "فورست" أن العدالة لا تقتصر على توزيع الموارد فقط، بل تتجاوز ذلك لتتمثل في النضال ضد الظلم والهيمنة. وبالتالي، يستلزم الأمر بناء مؤسسات تتيح نقاشًا عامًا حول مدى شرعية الهياكل الاجتماعية، مثل المؤسسات السياسية والاقتصادية والقانونية. وتعني الشرعية في هذا السياق قبول المجتمع لهذه الهياكل أو المؤسسات باعتبارها عادلة ومقبولة من قبل الأفراد، بناءً على معايير مثل الحقوق، العدالة، والمساواة.

كما يشدد "فورست" على أن اختلال موازين القوة وعدم التكافؤ في العلاقات الدولية يفرضان تصورًا نقديًا للعدالة يأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والعالمية على حد سواء. يهدف هذا التصور إلى تحقيق نظام أكثر إنصافًا على المستويين الوطني والدولي.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي، حيث قام بفحص مفهوم العدالة لدى "فورست" بشكل دقيق، ثم مقارنته ببعض النظريات التقليدية التي تقتصر على

توزيع المنافع. ومن خلال هذا التحليل، يبرز تركيز "فورست" على أن العدالة لا يمكن اختزالها في التوزيع الاقتصادي فقط، بل يجب أن تشمل البُعد السياسي، بحيث يُشرك الأفراد في تحديد معايير التوزيع. وقد تم تحليل هذه الفكرة في سياق مقارن مع المفاهيم الأخرى لاستكشاف أبعاد العدالة بصورة شاملة.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى أن العدالة تتطلب أكثر من مجرد توزيع للموارد؛ فهي تحتاج إلى بناء مؤسسات تتيح للفرد المشاركة الفاعلة في تبرير الهياكل الاجتماعية. كما يجب أن تأخذ العدالة في اعتبارها الديناميكيات العالمية وتفاوتات القوة عند تحليل القضايا السياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التبرير، العدالة، الفضيلة، المساواة، الليبرالية.

المقدمة:

يُعد سؤال العدالة من الإشكاليات المتجذرة في الفكر الفلسفي خاصة السياسي، وقد نال اهتمامًا كبيرًا عبر الأجيال الماضية، فنجد في الفلسفة اليونانية أبرز من تناولوا هذه الإشكالية، "أفلاطون" و"أرسطو"، وفي العصور الوسطى نجد القديس "أوغسطين"، الذي شبّه الدولة التي لا تحقق العدالة بقطاع الطرق. وفي العصر الحديث، تناول "توماس هوبز" مفهوم العدالة في مؤلَّفه الشهير "*اللفياثان*"، بينما شهد العصر المعاصر إسهامات بارزة في هذا المجال، كان من أبرزها نظرية العدالة عند جون رولز. ومن ثم، انصبَّ اهتمام فلاسفة السياسة على موضوع لعدالة، باعتباره من أهم الموضوعات التي ينبغي أن يتناولها الفكر السياسي، خاصةً فيما يتعلق بسبل تحقيقه، بهدف توظيفه في إدارة وتنظيم الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فضلًا عن دوره في مكافحة الفقر وتقليل الفوارق الاجتماعية، فغياب العدالة يُحوِّل المجتمع إلى غابةٍ يسودها منطق القوة، حيث يهيمن القوي على الضعيف، والكبير على الصغير، والغني على الفقير.

ارتبط مفهوم العدالة بعدد من المفاهيم الأخرى، مثل الحرية، والكرامة، والسلطة، والحقوق، والواجبات، والاعتراف. نتيجة لذلك، تنوعت النظريات المتعلقة بها واختلفت وجهات نظر الفلاسفة حولها. وقد برز العديد من المفكرين الذين قدموا رؤى جديدة وأساليب تحليلية مبتكرة لفهم قضايا المجتمع والعمل على إيجاد حلول لها.

وفي هذه الدراسة، سوف يسلط الباحث الضوء على إشكالية العدالة عند أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين ومن المفكرين البارزين في مدرسة فرانكفورت، وهو " راينر فورست" Rainer forst (1964– .....). ويعد "فورست" من أهم المنظرين والفلاسفة السياسيين في ألمانيا، حيث ولد في الخامس عشر من أغسطس عام 1964 ، وحصل على لقب أبرز فيلسوف سياسي في جيله عام 2012؛ عندما فاز بجائزة "جوتفريد ليبتنز" Gottfried Wilhelm Leibniz".

وسوف يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي، بهدف دراسة إشكالية العدالة كما طرحها "فورست"، وتحليل طبيعتها، والوقوف على أهم المشكلات التي يواجهها هذا المفهوم وكيفية معالجتها. وبناءً على ذلك، سوف يتم تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم العدالة عند "فورست".

إن مفهوم العدالة عند "فورست" ذو طابع ذاتي وتعددي، إذ يتمحور حول استقلالية الأفراد، ويتميز بقدرته على التكيف مع مختلف الظروف والسياقات. ويُقصد بذاتيته أنه لا يعتمد على أساس خارجي، بل يستند إلى مبدأ التبرير ذاته، حيث يُفهم العدل على أنه بناء ذاتي يصوغه الأفراد المستقلون. وبذلك، فإن العدالة ليست نظامًا مفروضًا من الخارج، بل هي ثمرة قرارات وتفاعلات الأفراد الذين يضعون معايير العدالة بأنفسهم. ومن هذا المنطلق، يتماشى مفهوم العدالة مع مفهوم التحرر، إذ يعزز استقلالية الأفراد ويحررهم من القيود الخارجية التي قد تعيق قدرتهم على اتخاذ قرارات حرة وعادلة (Forst, 2007b, p.180).

كما يجب أن تتجاوز مفهوم العدالة في الوقت نفسه التوافق مع السياقات الاجتماعية الفردية، بحيث لا تقتصر على تلبية احتياجات الأفراد أو الاستجابة لظروفهم بشكل منفصل فقط، بل ينبغي أن تستوعب أيضًا التنوع الأخلاقي والاجتماعي القائم داخل المجتمع. بعبارة أخرى، يجب أن تكون العدالة قابلة للتطبيق في بيئات مختلفة ومع قيم متعددة دون تمييز .ومن المهم التأكيد على أن العدالة ليست مجرد "قيمة" ضمن مجموعة من القيم الأخرى مثل الحرية والمساواة؛ بل هي المبدأ الأساسي الذي تُبرَّر من خلاله الحريات وأشكال المساواة التي يمكن اعتبارها مشروعة. ولذلك، تُعدّ العدالة القائمة على مبدأ التبرير الفضيلة الأساسية والأهم في المجال السياسي، إذ تشكل الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي بشكل عام .(Forst, 2007b, p.180)

ويشير "فورست" إلى مفهوم الفضيلة باعتبارها الاستعداد الذي يتحلى به المواطنون في إطار نظريته السياسية، حيث يوضح "فورست" مؤكدًا أن الفضيلة السياسية الرئيسة لمواطني "الديمقراطية التشاورية أو التداولية democracia deliberativa" تتجسد في استعدادهم للتعاون وقبول القيود المفروضة على أفعالهم، والتي تأتي كنتيجة للتبرير العام. وجوهر هذه الفضيلة هو الالتزام بأخلاقيات التبادلية والعمومية، مما يعني احترام الحق الأخلاقي الأساسي لكل شخص في التبرير" (Reis, 2023, p.173).

يدافع "فورست" عن ثلاثة أنواع من الفضائل التي تتجلى في مفهومه للعدالة:

1. **الفضائل الليبرالية virtudes liberais** : تتمثل في قبول التنوع واحترام الاختلاف والآراء، مثل التسامح.
2. **الفضائل الحوارية virtudes dialógicas** : تشمل الاستعداد للانخراط في حوار تبريري، والبحث عن أسباب منطقية لدعم الآراء والمواقف.
3. **الفضائل الجماعية virtudes comunais** : تركز على التضامن والمسؤولية تجاه المجتمع ككل، مما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة.*(Reis, 2023, p.173)*

يرى "فورست" أنه عند الاقتراب من فهم مفهوم العدالة، نجد أن هذا المفهوم يتعارض جوهريًا مع الاستبداد، سواء تجسد الاستبداد في امتيازات موروثة لبعض الأفراد أو فئات معينة من المجتمع (مثل طبقة اجتماعية محددة)، أو في ظروف اجتماعية ثابتة غير عادلة، أو من خلال سيطرة اجتماعية تُفرض كأمر حتمي. إذ أن الحكم الاستبدادي يفتقر إلى الأساس الشرعي، وعندما يتم التصدي لهذا الظلم، فإن المواجهة تُوجَّه ضد أشكال السيطرة التي لا تمتلك أي أساس شرعي، والتي قد تكون ملموسة أو غير ملموسة وأقل وضوحًا (Forst, 2007b, p.174).

إن الدافع الرئيس لمواجهة الظلم لا يكمن فقط في الرغبة في الحصول على امتيازات أو موارد إضافية، بل في المطالبة بعدم قمع الحق الأساسي في التبرير أو تجاوزه. وتتمثل هذه المطالبة في ضرورة أن تكون جميع العلاقات السياسية والاجتماعية مبررة بشكل مناسب لجميع المعنيين بها. بغض النظر عن الأساليب أو الوسائل المستخدمة للتعبير عن الاستياء أو الاحتجاج، فإن جوهر هذه المطالبة يكمن في الرفض للخضوع لقوانين أو هياكل أو مؤسسات يُنظر إليها على أنها غير مشروعة أو غير مبررة بما يكفي. والهدف من ذلك هو مكافحة الهيمنة التي تفتقر إلى الأساس الشرعي (Forst, 2007b, p.174).

من ثم، تتمثل المطالبة بالعدالة، وفقًا لـ "فورست"، والسعي لتحقيقها في جوهرها دعوة إلى التحرر. وهذا يؤكد أن العدالة ليست مجرد توزيع للموارد أو تحقيق المساواة فحسب، بل هي عملية تحررية تتضمن المطالبة بحقوق الأفراد وضمان حرياتهم. وقد تم التعبير عن هذا المطلب باستخدام مصطلحات مثل: الإنصاف، والمعاملة بالمثل، والمساواة، والتوازن. ويرتكز هذا المطلب على ضرورة احترام الفرد بوصفه كائنًا قادرًا على تقديم التبريرات والمطالبة بها. فالظلم لا يتمثل فقط في حرمان الشخص من بعض المنافع، بل يكمن أيضًا في تهميشه وإقصائه من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع هذه المنافع (Van Den Brink, 2008, p.56).

لذلك، يؤكد "فورست" أن فكرة "الحصول على ما يكفي" أو "تلقي ما يكفي"، أي مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، ليست كافية لتحقيق العدالة. فالعنصر الجوهري في العدالة هو ضمان عدم تعرض الأفراد للقرارات التعسفية أو للسيطرة من قبل سلطات تفتقر إلى الشرعية المبررة (Reis, 2023, p.169).

وبشكل أكثر تحديدًا، يرى "فورست" أن العدالة تهدف إلى تجنب الحكم التعسفي، ولهذا فإن الفكرة الرئيسة للنظام العادل تكمن في أن تكون قواعده ومؤسساته في الحياة

الاجتماعية خالية من جميع أشكال الحكم التعسفي أو الهيمنة. وبناءً على ذلك، تتطلب العدالة ما يسميه "فورست" "الحق الأساسي في التبرير"، إذ لا يكون الحكم تعسفيًا إذا تم تبريره بشكل صحيح، أي إذا تم احترام حق الأفراد في تلقي تبرير لأي قرار يؤثر عليهم .(Caney, 2014, p.149).

وبذلك، فإن المجتمعات الحرة والديمقراطية العادلة ليست فقط تلك التي تضمن حقوق الأفراد، بل هي التي تُبنى وتُؤسس على قواعد ومبادئ واضحة ومبررة علنيًا. وبدون ذلك، فإن الأفراد والمجتمعات والعلاقات الاجتماعية تقع في دائرة التحكم التعسفي والعنف نتيجة قرارات غير مبررة أو غير عادلة، مما يؤدي بالضرورة إلى تكريس أنماط غير عادلة تُبقي على التمييز والاستغلال(Guedes, 2021, p.229) .

وتصبح العدالة ضرورية عندما يتطلب الأمر تبرير كيفية تفاعل الناس مع بعضهم البعض، وتحديد طبيعة العلاقات بينهم داخل بيئة اجتماعية يتعاونون فيها لتوفير المنافع وتوزيعها، أو حتى في سياقات التعاون السلبي مثل الإكراه أو الهيمنة، سواء من خلال الوسائل القانونية أو السياسية أو غيرها، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان. وما يعنيه ذلك هو أن تقديم دعوى بشأن الظلم يعني القول بأن العلاقات أو الهياكل الاجتماعية المعنية إما لم يتم تبريرها على الإطلاق، أو تم تبريرها بشكل غير مقبول. وبالتالي، فإن جوهر الصراعات الاجتماعية و الحركات التحررية، وفقًا لـ "فورست"، يتمثل في "النضال من أجل التبرير" (The Struggle for Justification)؛ أي السعي للحصول على تبرير للعلاقات والهياكل الاجتماعية القائمة (Frumer, 2016, p.40).

وبناءً على ذلك، عندما ينخرط البشر في النضال ضد الظلم، فإنهم يكافحون أشكال الهيمنة التعسفية، حيث لا تنبع معارضة الظلم من مجرد الرغبة في الحصول على شيء ما؛ بل من الرغبة في ألا يظل الظلم مهيمنًا أو مسيطرًا. ومن ثم، فإن العدالة، وفقًا لـ

."فورست"، هي كفاح ضد الظلم ودفاع عن استقلالية الأفراد. (Guillaume, 2012, p. 112).

كما يشير "فورست" إلى أن العدالة لا تتعلق فقط بتقديم المساعدة للمحتاجين، بل ترتبط بكيفية تنظيم العلاقات الاجتماعية، بحيث يتمتع الجميع بفرص متساوية للمشاركة بفاعلية في المجتمع ويُحترمون كأفراد فاعلين (Reis, 2023, p.169).

ولذلك، لا تُعطني مالًا ولا توفر لي مسكنًا بدافع الإحسان أو الصدقة، بل أشركني في عملية التوزيع. لا تجعل التوزيع همّك الأكبر، بل فكّر أولًا في كيفية تحقيقه بطريقة عادلة ومنصفة (طالع، 2020، ص261).

أيضًا يوضح "فورست" أن العدالة لا يمكن تحديدها من خلال مفاهيم أو نظريات محددة للخير، بل يجب أن يحددها الأفراد أنفسهم من خلال إجراءات التبرير المتبادل العام. ولذلك، فإن جوهر مفهومه للعدالة يتمثل في توفير تبرير منطقي وواضح لأي بنية أو هيكل أساسي عادل. علاوة على ذلك، فإن مطالب العدالة لا تنفصل عن احتياجات الاعتراف الاجتماعي؛ فالأفراد يحتاجون إلى أن يتم الاعتراف بهم، خاصة أولئك الذين يعانون من جوانب ضعف أو أشكال من الظلم. ويشدد على أهمية فهم هذه السياقات لكي تتحقق العدالة بطريقة شاملة تأخذ في الاعتبار هذه الاحتياجات. ويؤكد "فورست" بأن النظرية النقدية للعدالة يجب أن تكون متصلة بما يمر به الأفراد في المجتمع، وأن تستجيب لنضالهم من أجل الحصول على الاعتراف (Reis, 2023, p.p.173,174).

ويقترح "فورست" أن هناك مستويات متعددة لتطبيق فكرة العدالة بوصفها تبريرًا، إذ يجب إنشاء قنوات وآليات ومؤسسات تتيح للناس مناقشة العلاقات الاجتماعية القائمة وتقييم مدى تبريرها بشكل علني. يتمثل المستوى الأول فيما يسميه "فورست" "جدول الأعمال الأدنى للعدالة" the “minimal” agenda of justice، وهو يشمل إنشاء مؤسسات عامة

ووضع قواعد وآليات لتقييم تبرير الهياكل الاجتماعية على المستوى الداخلي للدولة. وتُعد هذه الخطوة ضرورية لتطوير نقاشات العدالة. يتوازى هذا المطلب إلى حدٍّ كبير مع ما تسعى إليه الدول الليبرالية الديمقراطية الحديثة، التي تطالب بضمان الحريات السياسية، مثل حرية التعبير والحق في التصويت، إضافةً إلى ترسيخ ثقافة النقاش العام، ووجود صحافة حرة، وقنوات قانونية تسمح بالطعن في القوانين والقواعد والمؤسسات القائمة (Frumer, 2016, p.42).

أما المستوى الثاني، "جدول الأعمال الأعلى للعدالة" "the agenda of justice "maximal ، فهو الأكثر تطلّبًا، إذ يستلزم بذل جهود أكبر لتوسيع نطاق "قاعدة التبرير"، ليشمل الهياكل الاجتماعية الأساسية التي غالبًا ما لا يتم تناولها حتى في الدول الديمقراطية المتقدمة، مثل: هياكل الإنتاج والتوزيع الاقتصادي، والنظام القانوني، والنظام التعليمي، وغيرها.(Frumer, 2016, p.43) .

وتعد هذه العدالة امتدادًا للنقاشات التي جرت داخل الهيكل الأساسي الذي بُني على العدالة الدنيا، حيث تدور حول تفاصيل الإنتاج والتوزيع الاقتصادي، والنظام القانوني، والنظام التعليمي، وغيرها من القضايا الكبرى في المجتمع. ولذلك، فإن العدالة الدنيا لا تتعامل مع كل هذه التفاصيل المعقدة، بل تركز على وضع الأساس لتحقيق الحد الأدنى من المساواة بين الأفراد، مما يجعل الخطابات والنقاشات التبريرية ممكنة في المقام الأول. أي أن العدالة الدنيا تُهيّئ المجال للنقاش حول العدالة العليا. أما العدالة العليا، فهي تتطلب هيكلًا أساسيًا مبرَّرًا بشكل كامل، حيث تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من العدالة في جميع جوانب الحياة. ومن هنا، يتضح أن العدالة الدنيا تُعد شرطًا ضروريًا للعدالة العليا (Forst, 2001, p.172).

المبحث الثاني: العدالة في السياقات العابرة للحدود الوطنية.

يرى "فورست" أن السؤال الأول الذي يجب طرحه عند التفكير في قضايا العدالة التي تتجاوز الحدود المعيارية للدول justice that transcend the normative boundaries of states هو ما إذا كنا نبحث عن مبادئ العدالة الدولية، أي المبادئ التي تُطبق على الدول ككيانات سياسية، أم أننا بصدد العدالة العالمية، التي تطبق على جميع الأفراد بغض النظر عن انتمائهم لدولة معينة. وهناك فريق يرى أن المجتمعات السياسية المنظمة في دول هي المسؤولة عن تطبيق العدالة، وأن الدول هي الجهة الوحيدة التي يُطلب منها أن تكون عادلة، في حين يتلقى الأفراد داخلها المعاملة العادلة. وبناءً على ذلك، فإن مبادئ العدالة الدولية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول بطريقة عادلة . (Forst, 2001, p.160).

ويتصور هذا الفريق عالمًا من الدول التي تعمل على بناء مجتمع أكثر مساواتية (Egalitarian). (مافيتونية، 2020، ص121) ويطلق "فورست" على أنصار هذا الفريق "الدوليين"(Statism) (Forst, 2001, p.160) .

أما الفريق الآخر، فيرى أن الأفراد، بغض النظر عن انتمائهم أو عضويتهم السياسية، هم المحور الرئيسي للعدالة، فيما يتعلق على الأقل بالمعاملة العادلة التي يجب أن يتلقوها. وبالتالي، تصبح مبادئ العدالة تنظيمًا للعلاقات بين البشر في العالم وضمانًا لرفاهيتهم. ويطلق "فورست" على هذا الفريق "العالميين"(Globalists) (Forst, 2001, p.161)

ويرى "فورست" أن العدالة داخل الدول تتحقق من خلال التعاون الاجتماعي وتعاون البشر مع بعضهم البعض بطرق رسمية أو غير رسمية. ويعتبر أن هذا التعاون أعمق بكثير من التعاون على المستوى العالمي، سواء في المجالات السياسية أو القانونية أو الاقتصادية أو الثقافية. ولذلك، يتطلب التفكير في العدالة العابرة للحدود الوطنية أن نولي اهتمامًا خاصًا

لهذه السياقات(Forst, 2001, p.165) . ومن ثم، نحتاج إلى رؤية دقيقة للهيمنة والحكم، وهي الرؤية التي ستمكننا من تحديد العلاقات والهياكل داخل وخارج حدود الدولة . (Guillaume, 2012, p.113)

ويشير "فورست" إلى أن العلاقات بين الدول ليست دائمًا متكافئة، إذ تسود في كثير من الأحيان أنماط من الهيمنة و القوة. لذا، من أجل تحقيق منظور عالمي أكثر واقعية عند التفكير في العدالة العابرة للحدود الوطنية، يصبح من الضروري إجراء تحليل نقدي عميق لهذه الظواهر. فعندما نلقي نظرة على تاريخ هذه العلاقات وطبيعتها المتشعبة، يصبح من الصعب الاعتماد على مصطلحات سطحية، مثل: التعاون أو الترابط المتبادل، دون إدراك أعمق لتفاصيلها. ذلك لأن هذه المصطلحات قد تُفترض توازنًا في العلاقات قد لا يكون موجودًا بالفعل. فالواقع يكشف عن نظام معقد يجمع بين التعاون و الاعتماد غير المتكافئ، حيث تعتمد بعض الدول على غيرها بدرجة أكبر، خاصة في مجالات حيوية مثل الغذاء والطاقة. علاوة على ذلك، قد تتعرض بعض الدول لـ الإكراه، مما يجعلها مضطرة لاتخاذ قرارات أو القيام بأفعال لا تتوافق مع إرادتها الحقيقية. (Forst, 2001, p.166).

لذلك، لا يمكننا القول بوجود ترابط متبادل بين الدول، بل نلاحظ أنماطًا من عدم التكافؤ في القوة و الهيمنة. وهذا لا يعني بالضرورة وجود توزيع بسيط أو منظم بوضوح للسلطة بين الدول "الغنية" و"الفقيرة"، وإنما يشير إلى أن العلاقات الدولية، في معظم الأبعاد التي تم ذكرها سابقًا، ليست متكافئة دائمًا، بل تتسم بأنماط واضحة من عدم المساواة في النفوذ و الهيمنة(Forst, 2001, p.166) .

وتتمثل الهيمنة عند "فورست" في العلاقات التي تكون فيها الأطراف غير متكافئة. كما تحدث الهيمنة عندما يتم إغلاق فضاء التبرير وتقييده لصالح تبريرات معينة غير مبررة؛ على سبيل المثال، تصوير نظام ما على أنه عادل أو مستمد من إرادة إلهية أو غير قابل للتغيير. في مثل هذه الحالة، يتم إغلاق فضاء التبرير إما من خلال قوة أيديولوجية أو

التهديد باستخدام العنف. وهذا يعني أن الإكراه يصبح جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية . (Forst, 2014, p.10).

ووفقا لـ " فورست" هناك بُعدان للهيمنة: يتمثل البُعد الأول في الخضوع للمعايير غير المبررة؛ حيث يكون الأفراد أو الجماعات خاضعين لمعايير أو قواعد لا يمكن تبريرها بشكل منطقي أو أخلاقي، مما يؤدي إلى فقدان استقلالية التفكير والقدرة على تحدي هذه المعايير. أما البُعد الثاني، الذي يمثل شكلًا أعلى من الهيمنة، فيتمثل في نقص المجالات والمؤسسات التبريرية التي تتيح للأفراد الفرصة للمناقشة بشكل خطابي عن المعايير السائدة والحالية. كما يشمل هذا البُعد القدرة على تطوير معايير جديدة من خلال الحوار والنقاش الذي يسمح بإعادة النظر في التوجهات الحالية(Forst, 2018a, p.6) .

ويرى "فورست" أن التركيز على إنشاء هيكل أساسي عادل سياسيًا في سياقات معينة يوفر حلولًا فعّالة للمشاكل والمخاوف المطروحة. إلا أن الرؤية العالمية للعدالة قد تتجاهل السياقات المحلية التي تؤثر بشكل مباشر على تقرير مصير المواطنين السياسي والعدالة التي تتناسب مع ظروفهم والتزاماتهم المتبادلة. ومن المهم أن نؤكد أن السياق المحلي هو السياق الأساسي الذي يجب التركيز عليه، لأن إغفاله قد يؤدي إلى ممارسات غير عادلة. بناءً على ذلك، يبدأ مفهوم العدالة من داخل المجتمع، أي من سياق سياسي واجتماعي يتسم بالتحديات والصراعات، بهدف تحسين هذا المجتمع والعمل نحو إقامة مجتمع أفضل. ويتضمن هذا السياق التزامات متبادلة بين الأفراد، حيث تتيح العدالة العامة المبنية على مبدأ التبرير مجالًا لظهور نماذج متعددة للعدالة بين المواطنين على مستوى العالم، مما يعكس تنوع أساليب النضال من أجل العدالة. (Forst, 2001, p.173).

ومع ذلك، لا يقتصر اهتمام "فورست" على القضايا المحلية أو الوطنية فقط، بل يمتد ليشمل كيفية تطبيق آليات التبرير على المستوى العالمي، بحيث تتضمن قاعدة التبرير العلاقات بين الدول. فقد كان يرى أن أفراد المجتمعات الخاضعة، التي تعاني من هيمنة

متعددة (سواء كانت هيمنة داخلية من قبل النخب الحاكمة غير الديمقراطية، أو هيمنة خارجية نتيجة لموقعهم في المخطط العالمي)، يجب أن يكون لديهم الحق في الوصول إلى الموارد التي تمكنهم من بناء نظام سياسي ديمقراطي عادل، يكون مبررًا داخل مجتمعهم السياسي على الأقل، وأن يكون هذا المجتمع قادرًا على المشاركة بشكل متساوٍ في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. (Frumer, 2016, p.43).

وفي الوقت نفسه، يؤكد "فورست" أن المجتمعات التي تستفيد من النظام العالمي الحالي، مثل: الدول الغنية، تتحمل مسؤولية جماعية لمساعدة المجتمعات الأخرى. وتشمل هذه المساعدة توفير الموارد الأساسية مثل: الغذاء، الرعاية الصحية، السكن، التعليم، وإمكانية المشاركة الفعالة، مما يعزز قدرة تلك المجتمعات على تحقيق الحكم الذاتي. بمعنى آخر، تتحمل المجتمعات المستفيدة من النظام العالمي مسؤولية أخلاقية تضمن توفير شروط نقاش وتعاون عادلة على المستوى الدولي، مما يعزز من تحسين العلاقات بين الدول ويسهم في تحقيق العدالة.

ووفقًا للطبيعة الهيكلية الكامنة وراء التباينات والتفاوتات العالمية بين المستفيدين والمتحملين للتكاليف، فإن تحقيق العدالة يتطلب تغييرات هيكلية في المؤسسات التي تساهم في خلق هذه التفاوتات، وذلك من أجل ضمان علاقة أكثر عدلًا على الصعيد الدولي. (Frumer, 2016, p.43).

لذلك، يرى "فورست" أن العدالة المحلية وحدها غير كافية. ويستند هذا الرأي إلى سببين رئيسيين يجعلان من المستحيل تصور مشروع العدالة المحلية دون الأخذ في الاعتبار العدالة العابرة للحدود. يتمثل السبب الأول في أن التركيز فقط على العدالة المحلية، دون النظر إلى العدالة العابرة للحدود، قد يؤدي إلى ظلم. على سبيل المثال، عندما تستفيد دولة من علاقات غير عادلة مع دول أخرى، سواء كانت هذه العلاقات تتخذ شكل

السيطرة السياسية، أو العسكرية، أو حتى الاقتصادية، بما في ذلك الاستغلال. ومن هنا، يصر المدافعون عن الرؤية العالمية على أنه يجب أن تكون العدالة الداخلية المحلية مبنية على عدم وجود ظلم خارجي. وهذا يبرز الحاجة إلى مبادئ للعدالة تمتد من المبادئ الكلاسيكية للعدالة الدولية إلى مبادئ عالمية تحكم العلاقات بين الدول، وذلك لضمان تحقيق العدالة على جميع المستويات. (Forst, 2001, p.173).

أما السبب الثاني فيكمن في أنه، من منظور المجتمعات الفقيرة والمحرومة، قد لا يكون من الممكن إقامة العدالة الداخلية في نظام دولي غير عادل، حيث تسعى فيه الدول القوية إلى الحفاظ على وضعها المهيمن، مما يمنع تلك المجتمعات الفقيرة من تحقيق العدالة داخلها. ولذلك، إذا أدت العوامل الخارجية، مثل: التجارة الدولية غير العادلة أو السياسات الاقتصادية العالمية، إلى: أولاً، أوضاع من العلاقات الاقتصادية غير العادلة، وفشل اقتصادي، ونقص في الموارد الأساسية للعيش. وثانيًا، استقرار أنظمة سياسية استبدادية أو قمعية داخل تلك الدول. فإن هذا يتطلب وجود تصور للعدالة العابرة للحدود يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الدولية ويعمل على إصلاحها، بدلاً من التركيز فقط على العدالة الداخلية. (Forst, 2001, p.174).

ويؤكد "فورست" أنه لتحقيق العدالة، يجب أن تتضمن التحولات الهيكلية تغيير النظام السياسي والاقتصادي العالمي الحالي. فالهدف هنا هو ضمان أن تكون لجميع الدول قدرة متساوية على التأثير في عمليات صنع القرار، مما يعني أنه ينبغي أن تكون لها القدرة على التأثير في النظام الاقتصادي العالمي والتخلص من الدعم المقدم لها من الأنظمة الديكتاتورية. كما يجب أن يتم تحقيق الديمقراطية على المستويين الداخلي والخارجي معًا . (Frumer, 2016, p.44).

لذلك، إذا كان النقاش حول مبادئ العدالة في السياقات العابرة للحدود سوف ينطلق من تحليل السياق العالمي الراهن للظلم، فلا بد أن يُنظر إلى هذا السياق باعتباره نظامًا معقدًا من القوة والهيمنة، يضم مجموعة متنوعة من الفاعلين الأقوياء، مثل المؤسسات الدولية (كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي)، والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، والنخب المحلية التي تستفيد من هذا الوضع، وغيرهم. وإذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر الفئات المضطهدة، فإن هذا يكشف عن واقع تهيمن فيه أشكال متعددة من السيطرة؛ إذ غالبًا ما تكون هذه الفئات خاضعة لسلطة حكوماتها — التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الشرعية — أو لنخبها أو لزعماء الحرب، وهؤلاء أنفسهم لا يعملون باستقلالية تامة، بل يتعاونون مع القوى العالمية الكبرى، ويخضعون جزئيًا لنفوذها. كما تتعرض النساء والأطفال، بشكل خاص، لمزيد من علاقات الهيمنة داخل الأسرة والمجتمع المحلي (Forst, 2001, p.167) .

ومن ثم، يجب أن تتناول أي رؤية للعدالة هذه الأوضاع المتعددة للهيمنة على مختلف المستويات. فعلى المستوى العالمي، ينبغي أن تُطرح تساؤلات حول من يستفيد من السوق العالمية، وبأي طريقة، وما هي شروط "التعاون" وكيف يتم تحديدها، وغير ذلك. أما على المستوى المحلي، فيجب أن يُبحث في كيفية دعم هذه الهياكل العالمية لهياكل الهيمنة والاستغلال الموجودة على المستوى المحلي، مثل دعم الاستغلال العمالي، أو التواطؤ مع النخب المحلية التي تقمع شعوبها، أو فرض سياسات تؤدي إلى تفاقم الفقر واللامساواة في المجتمعات. ومن ثم، فالعدالة ليست مسألة منعزلة في كل مستوى، بل إن جميع السياقات — سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية — مرتبطة ببعضها البعض. فالظلم الذي يحدث في بلد ما غالبًا ما يكون نتيجة للهيمنة الاقتصادية أو السياسية التي تمارسها قوى عالمية، والعكس صحيح. وبالتالي، فإن أي مفهوم للعدالة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذا الترابط بين المستويات المختلفة وألا يغفل عنه أو يتجاهله(Forst, 2001, p,167) .

ولذلك، تظهر فكرة العدالة كطريقة بديلة تهدف إلى إيجاد حل وسط يأخذ في الاعتبار وجهات النظر والحجج من كلا طرفي الجدل حول العدالة؛ (De Mario, et al., 2013, p,252) أي أنها تهدف إلى الدمج بين حجج كل من "القوميين" الذين يركزون على مصالح الدول القومية، و"العالميين" الذين يدافعون عن نطاق أوسع وعالمي. فتركز النظرية على تحليل سياقات العدالة المحلية والعالمية دون تجاهل أو تفضيل أحدهما على الآخر، وتقدم تشخيصًا واضحًا للظلم الذي تعاني منه المجتمعات، والذي لا بد من معالجته من خلال مبادئ للعدالة العابرة للحدود. كما تستند إلى أساس معياري مرن، ولكنه قوي، قادر على أن يكون محايدًا ثقافيًا، ويأخذ في اعتباره الاختلافات الثقافية في الوقت نفسه. ولا تركز على جانب واحد من العدالة فقط؛ بل تأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالعدالة، مثل: العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلخ. كما تؤكد على استقلالية أعضاء المجتمعات السياسية، سواء من الناحية الداخلية (داخل الدول) أو من الناحية الخارجية (في العلاقات الدولية).(Forst, 2001, p,176)

المبحث الثالث: صور العدالة من منظور "فورست".

بداية ، نلاحظ أن "فورست" يفضل استخدام مصطلح "صور" لأن هذه الصور تجمع بين مجموعة متنوعة من المفاهيم، ليس فقط عن العدالة، بل أيضًا عن الظلم بشكل خاص. ولذلك، يشير "فورست" إلى أن الظلم هو الظاهرة الأكثر وضوحًا وواقعية، حيث يرتبط بقصص وحكايات عن المظلومين والبائسين والمضطهدين. وبالتالي، فإن "صورة العدالة" ليست مجرد فكرة عامة، بل هي طريقة تفكير غنية بالتفاصيل، وتجمع بين المفهوم النظري والتجارب العملية للعدالة والظلم(Forst, R., 2014, p. 18) .

ويرى "فورست" أن تفكيرنا في العدالة الاجتماعية والتوزيعية محاصر في صورة ونمط تقليدي معين ومحدود، يمنعنا من فهم أعمق وأشمل للعدالة. ويرجع جذور هذا الفهم التقليدي إلى القول المأثور "**كل ذي حق حقه" أو "لكل نصيبه**"، وهو المبدأ القديم الذي يُسمى سووم كويك(suum cuique)*. (Forst, 2007b, p. 175) .

وقد اتخذ هذا المبدأ تفسيرات مختلفة لدى أنصار المذهب المساواة، الذين ركّزوا على ضمان الحد الأدنى من الخيرات المادية لكل فرد كشرط أساسي لتحقيق حياة كريمة. ورغم التباين فيما يحصل عليه الأفراد وفقًا لهذه التصورات وغيرها ضمن إطار النموذج التوزيعي، إلا أن القاسم المشترك بينها هو التعامل مع الأفراد كمستقبلين سلبيين للخيرات، دون منحهم دورًا في تحديد معايير التوزيع نفسها. وهذه النظرة السائدة هي ما دفع "فورست" إلى اعتبارها صورة خاطئة أو رؤية تختزل مفهوم العدالة في زاوية واحدة فقط. (الأشهب، 2023، ص

* *يركز هذا المبدأ بشكل أساسي على التوزيع العادل للخيرات المادية، مع حصر دور الفرد في كونه مجرد متلقٍ لحصته منها، دون أن يُمنح دورًا في تحديد معايير ومبادئ هذا التوزيع. فمنذ زمن أفلاطون، كان يُنظر إلى العدالة على أنها تتحقق عندما يحصل كل فرد على نصيبه وفقًا لوظيفته داخل المجتمع، حيث تُعتبر هذه الوظيفة مساهمة في تحقيق التماسك والتوازن المجتمعي. للمزيد راجع (الأشهب، 2023، ص 99).

99). وعبارة (Suum cuique)، وبشكل عام، تُعد تعريفًا مختصرًا أو قاعدة عامة، بل وحتى قاعدة قانونية، تُعتبر شائعة في التعبير عن جوهر "العدالة" و"الإنصاف"، وهما أساس أي نظام للقانون الطبيعي، أو حتى تأكيدًا لقدسية حقوق الإنسان. أصل هذه العبارة يعود إلى كتاب (Institutiones) لجستنيان — وهو كتاب تعليمي من القرن السادس الميلادي — ويحوي هذا الكتاب مبادئ أساسية للقانون، من ضمنها العبارة التي تُلخص القواعد الأخلاقية والقانونية الثلاثة، والتي تعني: "**العيش بشرف، وعدم إيذاء الآخرين، ومنح كل ذي حق حقه**" (Święcicka, 2014, p. 171).

وينتقد "فورست" هذا المبدأ على أنه يُفسَّر بطريقة تجعل القضية الرئيسية تتمحور حول المنافع التي يحصل عليها الأفراد بشكل عادل أو يستحقونها، أي: من يحصل على ماذا. وهذا سوف يؤدي إلى مقارنات بين مجموعات المنافع التي يمتلكها الأفراد، وبالتالي سوف يؤدي إلى استنتاجات نسبية، أو إلى تساؤل حول ما إذا كان الأفراد يمتلكون "ما يكفي" من المنافع الأساسية، بغض النظر عن الاعتبارات المقارنة؛ أي دون مقارنة وضع الأفراد ببعضهم البعض(Guillaume, 2012, p. 111) .

كما يرى "فورست" أن وجهات النظر التي تُعد أن العدالة التوزيعية تركز على المنافع والتوزيع وضمان حصول المستفيدين على نصيبهم العادل لها مزاياها، منها الاهتمام بالمنافع التي يمكن للأفراد المطالبة بها بشكل مناسب، بناءً على احتياجات الفرد وقدراته . (Forst, 2014, p.18).

مع ذلك، يرى "فورست" أن هذه الصورة تحجب جوانب جوهرية للعدالة: أولاً: يتم إهمال مسألة كيفية نشوء وظهور المنافع التي سوف يتم توزيعها، كما يتم تجاهل قضايا الإنتاج وتنظيمه العادل إلى حد كبير(Forst, 2014, p.18) . ثانيًا: تتجاهل هذه الصورة السؤال السياسي حول من يحدد هياكل الإنتاج والتوزيع، وبأي طريقة، أي مسألة السلطة. وكأن هناك آلة توزيع كبيرة يمكن برمجتها بشكل صحيح لتوزيع المنافع، دون مراعاة

العمليات السياسية والاجتماعية التي تقرر هذا التوزيع(Guillaume, 2012, p.111) . ثالثًا: هذه الرؤية تتجاهل أن المطالب المرتبطة بالموارد ليست مجرد أمور معطاة أو واضحة بشكل طبيعي، أو خيرات وحقائق ثابتة وبديهية، بل يمكن تحديدها وتشكيلها من خلال عملية تبرير مناسبة؛ أي الخضوع لعملية نقاش وتبرير للوصول إلى ما هو عادل . (Crusmac, 2020, p.206) رابعًا وأخيرًا: إن وجهة النظر التي تركز على المنافع تغفل إلى حد كبير أيضًا مسألة الظلم؛ لأنه من خلال التركيز على التغلب على النقص وأوجه القصور في توزيع المنافع، يصبح الشخص الذي يعاني من الحرمان نتيجة كارثة طبيعية مساويًا لشخص يعاني من الحرمان نتيجة للاستغلال الاقتصادي أو السياسي. وبينما يصح القول بأن هناك حاجة للمساعدة في كلتا الحالتين، إلا أن المساعدة في الحالة الأولى، أي الشخص الذي يعاني من الحرمان نتيجة كارثة طبيعية، تُعتبر عملًا من أعمال التضامن الأخلاقي، أما في الحالة الأخرى، أي الشخص الذي يعاني من الحرمان نتيجة الاستغلال الاقتصادي والسياسي، فتُعتبر عملًا من أعمال العدالة، مشروطًا بطبيعة تورط المرء في علاقات الاستغلال والظلم المحدد الذي يتم التعامل معه. (Guillaume, 2012, p.111).

وبذلك، فإن الصورة الأولى للعدالة – التوزيعية – من خلال تجاهلها لمسألة الظلم، تخلق لبسًا وخلطًا بين المفهومين المختلفين (Crusmac, 2020, p.206) .وهذا يؤدي إلى تحويل الأفراد من كائنات فاعلة في العدالة إلى أهداف ومواضيع للعدالة؛ أي مجرد مستفيدين دون أن يكون لهم دور في تحقيقها، ثم في النهاية إلى أهداف ومواضيع للرعاية والشفقة أو الرحمة(Forst, 2007a, p.176) .

بالإضافة إلى رفض "فورست" الصورة التوزيعية للعدالة بسبب خصائصها غير السياسية، فإنه يرفضها أيضًا لأنها مناهضة للمبادئ الكانطية*، وكذلك عديمة الفائدة وغير مجدية في حل الأمور العملية. وقد تكون العدالة التوزيعية مفيدة فقط في مشاكل العالم الواقعي كنوع من الأخلاقيات التطبيقية؛ أي قد تُستخدم لتقديم نصائح أو حلول أخلاقية

*مثل: مبدأ العمومية والمساواة، والاستقلالية والحرية كأساس للعدالة. للمزيد راجع (المحمدي، 2016)

لمشكلات معينة، بدلًا من أن تكون إطارًا نظريًا شاملًا أو قاعدة أساسية للعدالة . (Crusmac, 2020, p.204).

ولأجل كل هذه الأسباب المذكورة، يؤكد "فورست" على أهمية إدراك الهدف والبعد السياسي للعدالة عند التعامل مع مسائل وقضايا العدالة التوزيعية؛ أي ضرورة أخذ الجانب المتعلق بالسلطة والقرارات السياسية بعين الاعتبار، من أجل خلق مجتمع عادل، والتحرر من الفهم التقليدي ووجهة النظر المفرطة التي تركز على كم المنافع وتوزيعها، بغض النظر عن أهمية الموارد. فالعدالة ليست فقط توزيعًا للموارد، بل هي أيضًا دراسة للظلم والتمييز الاجتماعي؛ إذ أن هناك دافعًا أساسيًا للعدالة يتمثل في مكافحة الظلم والتعسف الاجتماعي. لذلك، يجب أن تُوجه العدالة نحو العلاقات بين الأفراد والهياكل الاجتماعية، وليس نحو الحالات الذاتية أو حالات توزيع الموارد المادية فقط(Forst, 2007a, p.176) .

بهذه الطريقة فقط، ومع الأخذ في الاعتبار السؤال الأول للعدالة، أي كيف يمكن تبرير العلاقات الاجتماعية القائمة؟ وكيف يتم توزيع السلطة التي تسمح بهذا التبرير بطريقة عادلة؟ يمكن تطوير والوصول إلى مفهوم راديكالي وجذري للعدالة، وكذلك مفهوم يتعمق في جذور علاقات الظلم. باختصار شديد، إن السؤال الأول للعدالة لدى "فورست" يكمن في: "ليس ماذا لديك؟ بل كيف تُعامل ويتم معاملتك؟" (Forst, 2014, p.18).

ولذلك، أن ما يميز الصورة البديلة للعدالة التي يقترحها 'فورست'" هو أنه يتجنب التركيز على مسألة التوزيع العادل للموارد المادية، وينفتح بدلاً من ذلك على التوزيع العادل للخيرات السياسية، على اعتبار أنها لا تقل أهمية عن الخيرات المادية؛ بل إن العدالة السياسية هي التي تحدد الطريقة التي يجب أن تتم بها عملية التوزيع. وبالتالي، تصبح العدالة السياسية أساسًا لفهم العدالة بشكل شامل (الأشهب، 2023، ص 99). وإذا أردنا تلخيص الفروق بين الصورتين المختلفتين للعدالة، فإن ذلك يتجلى في تصورين مختلفين للطبيعة الإنسانية وفهمين متباينين للكرامة البشرية. حيث يُنظر إلى الإنسان على أنه كائن

لا ينبغي حرمانه من الضروريات الأساسية التي تضمن له حياة 'كريمة' أو 'جيدة' من ناحية، وتُفهم الكرامة الإنسانية على أنها ترتكز على الحرية والمساواة، بحيث لا يجوز إخضاع الأفراد لمعايير أو سلطات معينة دون مبرر مشروع من ناحية أخرى . ومهما يكن من أمر، يرى 'فورست' أن التصور الثاني هو الأكثر جوهرية في بناء مفهوم العدالة " (Forst, 2018b, p.200).

نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل من أبرزها ما يلي:

1- يُعد مفهوم العدالة عند "فورست" مفهومًا ذاتيًا وتعدديًا، حيث يعتمد على الاستقلالية الفردية، مما يجعله بناءً ذاتيًا يُصاغ بحرية من قبل الأفراد دون الحاجة إلى أسس خارجية. كما يتميز بالتعددية، إذ يمكنه التكيف مع الظروف والسياقات المختلفة، مما يتيح تطبيقه في بيئات متنوعة.

2- تُعتبر العدالة لدى "فورست" عملية تحررية تهدف إلى ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال تحريرهم من القيود الخارجية غير المبررة.

3- العدالة عند "فورست" ليست مجرد قيمة ضمن مجموعة من القيم الأخرى مثل الحرية والمساواة، بل هي المبدأ الرئيس الذي تُبَرَّر من خلاله الحريات وأشكال المساواة.

4- يدافع "فورست" عن ثلاثة أنواع من الفضائل التي تجسد مفهومه للعدالة: الفضائل الليبرالية مثل التسامح واحترام التنوع، الفضائل الحوارية مثل الاستعداد للحوار التبريري، والفضائل الجماعية مثل التضامن والمسؤولية المشتركة.

5- يرى "فورست" أن جوهر الصراعات الاجتماعية يكمن في "النضال من أجل التبرير"، حيث يُطالب الأفراد بتقديم تبرير معقول ومنطقي للعلاقات والهياكل الاجتماعية القائمة. ويُعتبر هذا النظام وسيلة لمكافحة أشكال الهيمنة التعسفية.

6- يوضح "فورست" أن العدالة لا تقتصر على تقديم المساعدة للمحتاجين فقط، بل ترتبط بكيفية تنظيم العلاقات الاجتماعية بحيث يتمتع الجميع بفرص متساوية للمشاركة بفاعلية في المجتمع، ويُحترمون كأفراد فاعلين.

7- يميز "فورست" بين مستويين من العدالة: العدالة الدنيا التي تركز على ضمان الحد الأدنى من المساواة وتوفير مؤسسات عامة للنقاش العام، والعدالة العليا التي تتناول تفاصيل الهياكل الاجتماعية مثل الإنتاج والتوزيع الاقتصادي وتتطلب تبريرًا أكثر شمولية. وبالتالي، تُعدتبر العدالة الدنيا شرطًا ضروريًا لتحقيق العدالة العليا، حيث تهيّئ المجال للنقاشات الأعمق حول العدالة.

8- يؤكد "فورست" أن العلاقات بين الدول غالبًا ما تتسم بعدم التكافؤ والهيمنة، مما يُفقد مصطلحات مثل التعاون والترابط المتبادل معناها الحقيقي.

9- تطرح رؤية "فورست" للعدالة نموذجًا وسطيًا يجمع بين حجج القوميين الذين يركزون على مصالح الدول القومية، والعالميين الذين يدافعون عن عدالة تشمل الجميع.

10- ينتقد "فورست" الفهم التقليدي للعدالة التوزيعية الذي يتمحور حول مبدأ "لكل ذي حق حقه"، معتبرًا أن هذا المبدأ يختزل دور الأفراد إلى مجرد متلقين للمنافع دون إشراكهم في تحديد معايير التوزيع. كما يتجاهل الجوانب السياسية والاجتماعية التي تؤثر في كيفية إنتاج وتوزيع المنافع، ويخلق لبسًا بين مفهوم العدالة والشفقة، حيث يصبح الأفراد أهدافًا للرعاية بدلًا من أن يكونوا فاعلين في تحقيق العدالة.

11- يرى "فورست" أن العدالة التوزيعية تغفل أربعة جوانب جوهرية: كيفية نشوء المنافع التي يتم توزيعها وقضايا الإنتاج العادل، والسؤال السياسي حول من يحدد هياكل الإنتاج والتوزيع، أي مسألة السلطة، والعمليات التبريرية التي تحدد ما هو عادل بدلًا من افتراض أن المطالب والموارد أمور معطاة بشكل بديهي، بالإضافة إلى التمييز

بين أنواع الظلم، حيث لا يمكن مساواة الحرمان الناتج عن الاستغلال السياسي أو الاقتصادي بالحرمان الناتج عن كوارث طبيعية.

12- يدعو "فورست" إلى مفهوم للعدالة يركز على: أولًا، البعد السياسي للعدالة، الذي يتجسد في ضرورة تضمين مسألة السلطة وعمليات اتخاذ القرار ضمن مفهوم العدالة. ثانيًا، العلاقات الاجتماعية العادلة، التي يجب أن تعنى بكيفية معاملة الأفراد، وليس فقط بما يحصلون عليه من المنافع. ثالثًا، التوزيع العادل للخيرات السياسية، مثل المشاركة في صنع القرار وتحديد معايير التوزيع، وهي خيرات لا تقل أهمية عن الخيرات المادية.

وفي النهاية، يرى الباحث أن مفهوم العدالة لدى "راينر فورست" يختلف عن الطروحات التقليدية السابقة، حيث لا يقتصر على التركيز على التوزيع فقط، بل يتناوله في إطار أوسع يشمل السلطة، والعلاقات السياسية، والتبرير. فالعدالة، وفقًا لفورست، ليست مجرد تحقيق توزيع عادل للموارد، وإنما تتطلب تبريرًا عقلانيًا مستمرًا للقرارات والسياسات المرتبطة والمتعلقة بها. كما أن انتقاد فورست للعدالة التوزيعية التقليدية يبدو منطقيًا ومبررًا، إذ يرى أن الاكتفاء بالنظر في كيفية توزيع الموارد دون التطرق إلى آليات إنتاجها ومن يتحكم في توزيعها يُعد طرحًا قاصرًا لا يقدم فهمًا كافيًا وشاملًا لمفهوم العدالة.

ومع ذلك، يرى الباحث أن تركيز فورست المفرط على التبرير قد يكون غير واقعي، خاصة في بعض السياقات السياسية المضطربة أو في العلاقات التي تتسم بعدم الاستقرار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادرالأجنبية.

1. Forst, R. (2001). Towards a critical theory of transnational justice. *Metaphilosophy*, 32(1-2), 160-179. Oxford, UK & Malden, MA, USA: Blackwell Publishers.
2. ---------- (2007a). Justice and democracy: Comment on Jürgen Neyer. *Political Legitimacy and Democracy in Transnational Perspective*, 37. Oslo, Norway: University of Oslo, ARENA Centre for European Studies.
3. ---------- (2007b). Das Recht auf Rechtfertigung. Elemente einer konstruktivistischen Theorie der Gerechtigkeit. Suhrkamp Verlag: 9–20.
4. ---------- (2014). *Justification and critique: Towards a critical theory of politics* (C. Cronin, Trans.). Polity. Cambridge . UK.
5. ---------- (2018a). *Normativity and reality: Thinking politically about politics*. ECPR Plenary Lecture, Hamburg.
6. ---------- (2018b). Notwendige Güter für ein gutes Leben? Einige Überlegungen zum Begriff der Gerechtigkeit. Gutes Leben oder gute Gesellschaft . Karl Ulrich Mayer .Berlin.

ثانيا:المراجع العربية.

7. الأشهب، محمد (2023)، النظرية النقدية للعدالة في سياق التبرير نموذج راينر فورست. دورية تبين للدراسات الفكرية والثقافية.
8. طالع، رشيد بن سعيد (2020)، نحو تصور معاصر للعدالة: راينر فورست أنموذجا. باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 10.

9. مافيتونية، سيباستيانو. (2020). عالم أفضل: العدالة العالمية ما بين اسطورة الدولة "لفياثان" والمدنية الكونية. (ترجمة جهاد توفيق، وشيرين عبد الرحمن). الجامعة الأردنية/مركز الدراسات الاستراتيجية. عمان.

10. المحمدي، محسن. (2016). كانط ونموذجه المثالي لتأسيس جماعة أخلاقية كونية

مملكة الفضيلة والقواعد التي تعد الإنسان بالتوافق عوض التضارب. https://2u.pw/t2dU3

المراجع الأجنبية.

11. Caney, S. (2014). Justice and the basic right to justification. In R. Forst (Ed.), *Justice, democracy and the right to justification: Rainer Forst in dialogue* (pp. 123-140). London, UK: Bloomsbury Academic.

12. Crusmac, O. (2020). Justice Is Always a Relational Matter. On Forst's Normativity and Power. London, UK: Bloomsbury Academic

13. De Mario, C. G., & others, D. (2013). Justiça: direito à justificação FORST, Rainer. The Right to Justification: elements of a constructivist Theory of Justice. New York: Columbia University Press, 2012. *Ideias*, *4*(1).

14. Frumer, N. (2016). The moral grammar of critical theory: Rethinking injustice from Habermas back to Adorno. The New School for Social Research, The New School University. ProQuest. USA.

15. GUEDES, F. J. (2021). A Teoria da Justiça em Rainer Forst: crítica como justificação normativa. IN: Filosofia do Direito: teorias modernas e contemporâneas da justiça. Thadeu Weber e Jardel Carvalho (orgs). Porto Alegre: Editora Fundação Fênix. Brasil.

16. Guillaume, X. (2012). The right to justification: Towards a critical theory of justice and democracy. In G. Browning, R. Prokhovnik, & M. Dimova-Cookson (Eds.), Dialogues with contemporary political theorists. Palgrave Macmillan .UK .
17. Reis, P, C. (2023). Rainer Forst: Um Discípulo da Teoria Crítica?. Síntese: Revista de Filosofia, Brazil. 50(156).
18. Święcicka, P. (2014). Suum cuique is our Roman justice (Shakesp. Tit. Andr. 1, 1,284)–William Shakespeare, Heiner Müller and Roman fundamenta. *Krakowskie Studia z Historii Państwa i Prawa*, Jagiellonian University. Kraków, Poland. *7*(1), 171.
19. Van Den Brink, B. (2008). The Right to Justification. Krisis Journal for Contemporary Philosophy, Issue (3). University of Groningen Press. Netherlands.

Abstract:

This study examines the concept of justice as developed by "Rainer Forst" (1964–…….), a key thinker in the Frankfurt School and Critical Theory. Forst defines justice based on the principle of justification, viewing it as a liberating process that ensures individuals' autonomy and their active role in shaping social and political relations.

Forst argues that justice is not just about distributing resources. Instead, it involves fighting injustice and domination. Achieving justice requires building institutions that allow public discussions about whether social structures—such as political, economic, and legal systems—are fair. In this sense, legitimacy means that society accepts these structures as just and fair, based on rights, justice, and equality.

Forst also highlights that power imbalances and global inequalities call for a critical view of justice that considers both local and international contexts. This perspective aims to create a fairer system on both national and global levels.

This study uses an analytical approach to examine Forst's ideas and compare them with traditional theories that focus only on distributing benefits. The analysis shows that Forst prioritizes the political aspect of justice, arguing that justice is not just about economic distribution—it must also include individuals in defining fairness itself. This idea is explored in comparison with other justice theories.

The study concludes that justice is more than just sharing resources. It requires institutions that let people take part in shaping social structures. Moreover, justice must consider global power dynamics and economic inequalities when analyzing political issues.

Keywords: Justification, Justice, Virtue, Equality, Liberalism.